

نقد ورقة بحثية من حيث المراجع
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
دراسات نقدية ١



**chrome-
extension://efaidnbmnnnibpcaj
pcgkclefindmkaj/https://journal
s.ekb.eg/article_218873_dc3429
3a99bc983a58dffe71a1667d7d.p
df**

العنوان: أثر التحول الرقمي في تطوير التشريعات القضائية العربية (التشريع الإماراتي
أنموذجًا)
إعداد/ عمرو محمد المارية

التنوع والتغطية: يبدو أن الباحث اعتمد على مجموعة من المصادر العربية الرسمية والتشريعية المتعلقة بالتشريع الإماراتي، وهو أمر جيد لتسليط الضوء على الإطار المحلي.

ومع ذلك، قد يكون من المفيد إضافة مراجع دولية أو مقارنة تشريعية مع دول عربية أخرى لتوضيح نقاط القوة والضعف في التشريع الإماراتي مقارنة بسواه.

حادثة المراجع: إذا كانت أغلب المراجع قبل ٢٠١٨، فهناك فرصة لتعزيز البحث بمراجع حديثة جدًا (٢٠٢٢-٢٠٢٥) حول التحول الرقمي والقانون، خصوصًا الدراسات التي تتناول التحول الرقمي في القضاء الإماراتي أو الرقمنة القانونية عمومًا.

نوعية المراجع: يمكن مشاركة رأي حول إضافة أبحاث علمية محكمة أو كتب متخصصة بدل الاختصار على المقالات الصحفية أو المواقع الحكومية فقط. هذا يعطي البحث قوة أكاديمية أكبر.

توسيع نطاق التحليل: بدلاً من الاكتفاء بسرد أثر التحول الرقمي على التشريعات، يمكن مناقشة كيفية تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع، مثل التأثير على المحاكم الرقمية أو سرعة الفصل في القضايا، وربط ذلك بأمثلة فعلية أو إحصاءات.

يمكن أن نضيف “بينما يقدم التشريع الإماراتي إطارًا متقدمًا للتحول الرقمي، إلا أن التطبيق الفعلي على مستوى المحاكم قد يواجه تحديات تقنية أو بشرية، وهو ما يحتاج إلى متابعة وتقييم مستمر.

ويمكن أن نضيف: مثل دمج التعليم والتدريب الرقمي للقضاة كجزء من الدراسة، أو النظر في تأثير التحول الرقمي على حقوق الأفراد وحماية البيانات الشخصية.

الباحث اعتمد على مصادر عربية رسمية وتقارير تشريعية حول الإمارات، مما يعطي البحث طابعاً محلياً موثقاً لكن يمكن إضافة مراجع حديثة جداً تتناول الرقمنة في القضاء الإماراتي أو تجارب دولية مشابهة، لإثراء البحث بالمقارنات وتوضيح الابتكارات الحديثة. يُستحسن دمج أبحاث علمية محكمة وكتب متخصصة لتعزيز مصداقية البحث بدل الاختصار على المقالات الصحفية أو المواقع الحكومية.

يمكن القول إن الدراسة تمثل أساسًا جيدًا للتحليل، لكن يمكن تطويرها لتكون أكثر شمولًا من خلال الربط بين النظرية والتطبيق العملي، وإضافة المقترحات المستقبلية. كذلك، من المفيد دمج الدراسات الميدانية أو المقابلات مع المسؤولين القضائيين لإعطاء الدراسة بعدًا أكثر واقعية وعمقًا.